الأزمات السياسية في العراق بعد عام 2003

(بحث في العلاقات التفاعلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق)

أ.د/ياسين سعد محمد البكري(*)
م.م/ميثم عنبدي علي حسين(**)

الملخص:

يمكن القول أن الأزمة السياسية في العراق هي أزمة بنيوية تكمن في هيكل بناء الدولة السياسية ، بيد أنها لم تكن وليدة متغير 9/4/2003فحسب، بل لها امتدادات تاريخية قبل أحداث 2003. والواقع أن الأزمة انطوت على مهيات أساسية تمثلت بطبيعة الخلاف القيمي بين أقطاب المعارضة العراقية (سابقا) حول آلية أو كيفية تغيير النظام السياسي الأسبق في العراق، فبعض رموز المعارضة من الضباط السابقين وهم في الغالب من العرب (السنه) كانوا يفضلون التغيير من الداخل على خلاف من رموز المعارضة من العرب (الشيعة) الذين رؤ في ذلك مسعى غير معلن من قبل القوى (السنية) للحفاض على امتيازاته السلطة، فالقوى (الشيعية) كانت تدعو الى أحداث تغيير شامل للمعادلة السياسية من خلال انتفاضة شاملة تقوم بإرساء أسس معادلة سياسية ديمقراطية يحتل فيها (الشيعة) موقع الصدارة. من هنا يمكن القول ان الأزمة السياسية في العراق أنما هي أزمة ثقة بين قوى سياسية وهو خلاف يدور حول لمن

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**)كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين..

أحقية تسنم السلطة، أزمة لها امتداد تاريخي مفاده إزالة الظلم والحيف من جانب والحفاض على الامتيازات ومكاسب السلطة من جانب آخر. وهذه الرؤيا بنيت على تراكمات الماضي من اضطهاد سياسي وطائفي لشريحة كبيرة من الشعب العراقي لتشكل لاحقا احدى اهم ديناميكيات النزاع السياسي بعد متغير 2003. بيد ان هذه الانقسامات سرعان ما تحول من المستوى السياسي الى المستوى الشعبي بعد 2003 ليؤدي حالة من الانقسام والتشظي الهوياتي.

هنا عملت الإدارة الأمريكية على استغلال وتوظيف هذه الخلافات والانقسامات ومأسسة المشروع الطائفي في العراق، متمثلا بالبناء السياسي الذي أشرفت عليه الإدارة الأمريكية بعد الغزو .وما انتجه هذا البناء من اختلالات هيكلية في بنية نظام الدولة السياسية كانت وما زالت ابرز مظاهر هذا الاختلال، بروز كتل وأحزاب سياسية ذات طابع طائفي تتصارع على السلطة تحت مظلة المحاصصة والتوافقية ،أسفرت عن غياب دور المعارضة البرلمانية وتفشي ظاهرة الفساد.

Summary:

It can be said that the political crisis in Iraq is a structural crisis in the structure of political state building, but it was not only the result of the variable 9/4/2003, but it has historical extensions before the events of 2003. Indeed, the crisis included the basic functions of the nature of the value dispute between The former Iraqi opposition leaders on the mechanism or how to change the former political system in Iraq, some opposition figures from the former officers, who are mostly Arabs (Sunnis) would prefer to change from within the opposition of the opposition figures of the Arabs (Shiites) who saw it An undeclared effort by the (Sunni) forces to circumvent his privileges , The forces (Shiite) was calling for a comprehensive events change the political equation through a comprehensive uprising of laying the foundations of the equation of political democracy occupies the (Shiite) fore. It is possible to say that the political crisis in Iraq is a crisis of confidence between political forces, which is a dispute over who is entitled to take power, a crisis that has a historical extension to remove injustice and injustice on the one hand and the lack of privileges and gains of power on the other. This vision was based on the accumulation of the past from political and sectarian persecution of a large segment of the Iraqi people, which later became one of the most important dynamics of the political conflict after the variable 2003. However, these divisions quickly shifted from the

political level to the grassroots level after 2003 to lead to a state of fragmentation and fragmentation of identity.
Here the administration worked to exploit and employ these differences and divisions and institutionalize the sectarian project in Iraq, represented by the political building supervised by the US administration after the invasion. And produced by this construction of structural imbalances in the structure of the political system of state was and still the most prominent manifestations of this imbalance, the emergence of blocks and parties Political struggle of a sectarian nature struggling for power under the umbrella of quotas and consensus, resulted in the absence of the role of the parliamentary opposition and the spread of corruption

تمهيد:

يبدو ان الكشف عن واقع الأزمات السياسية في العراق بعد عام 2003 يتطلب منا البحث في مدخلاتها، بيد ان البحث في مدخلات الأزمةيستدعيأولا الكشف عن مهياتهاالأساسية التي مكنت الأزمة السياسية في العراق عبر مدخلاتها، الذي من شأنه يحدد طبيعة الأزمة في العراق، أصولها، وامتداداتها التاريخية، وسوف نبدأ من مرحلة قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق واستراتيجية التغيير المعتمدة من قبل الإدارة الأمريكية. عليه، يتناول هذا البحث،ثلاث محاور، الأول يدور حول مهيآت الأزمة السياسية، والثاني يدور حول مدخلات الأزمة السياسية في العراق والمحور الثالث، العلاقات التفاعلية لمدخلات الأزمة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في انه محاولة أكاديمية لوضع مفاهيم للازمة ومعناها وتفكيكها بأساليب علمية بعيدا عن الارتجال، والتأكيد على المسارات المنهجية لمواجهة ما يطرأ من أزمات عبر خطوات واضحة ودقيقة ونماذج تضع صانع القرار في مسار علمي محسوب بدقة وخاضع للاختبارات يسهل اكتشاف الخلل قبل ان يتشكل بصورة ازمه.

هدف البحث: يهدف البحث الى الكشف عن حقيقة الأزمة السياسية في العراق وتشخيصها ، من خلال البحث في مدخلاتها وما أفرزته واقع العلاقات التفاعلية لهذه المدخلات من اختلالات بنيوية.

فرضية البحث: تأتي فرضية البحث من خلال الاتي:

1- ان الأزمة السياسية في العراق بعد عام (2013) هي انتاج لخلل بنائي يكمن في هيكل بناء الدولة السياسي.

2- ان الأزمة السياسية في العراق هي أزمة لها امتداد تاريخي لمرحلة ما قبل متغير 9/4/2003، مفاده إزالة الظلم والحيف من جانب والحفاض على الامتيازات ومكاسب السلطة من جانب آخر. وهذه الرؤيا بنيت على تراكمات الماضي من اضطهاد سياسي وطائفي لشريحة كبيرة من الشعب العراقي

مشكلة البحث: تكمن إشكالية البحث في صعوبة حل الأزمة السياسية انطلاقا من طبيعتها البنيوية المتأصلة في البناء السياسي، وهذا ما يبرر لنا انحراف مسار إدارة الدولة للازمة السياسية الى مظاهرها

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي والذي يقتضي الانتقال من الخاص الى العام أي الانتقال من التفسير والشرح والتفاصيل ومن ثم الوصول الالحكم .

المبحث الأول: حول مهيآت الأزمة السياسية في العراق بعد عام 2003.

وتتضمن مجموعة من الممكنات، قد تكون ذاتية أو لاعتبارات موضوعية تعمل على خلق ظروف مؤاتيه لتحقيق فعل ما، وهي مجموعة من الأحداث التمهيدية والمواقف السياسية المتباينة وتتمثل بطبيعة الخلاف القيمي بين أقطاب المعارضة العراقية حول الية تغيير النظام السابق عام 2003 وكيف وضفت الإدارة الأمريكية هذا الخلاف بما يخدم مصالحها ،وما تلاه من عملية الاحتلال الأمريكي للعراق .

المطلب الأول: انقسام "المعارضة العراقية"حول الية تغيير النظام السياسي في العراق قبل 2003.

أمتد الانقسام حول كيفية تغيير النظام السياسي السابق الى صفوف المعارضة العراقية (سابقا)، فلم تكن هذه الانقسامات مقتصرة على الإدارة الأمريكية بين وزارتي الدفاع، والخارجية الأمريكيتين، وكان للمتغير الطائفي دوراً أساسيا في هذا الانقسام؛ فالكثير من رموز المعارضة من الضباط السابقين وهم في الغالب من العرب (السنة)

كانوا يفضلون (الية تغيير النظام من الداخل) أسلوب الانقلاب العسكري ،لخشيتهم من حدوث فوضى عارمة أو حرب أهلية في حال التغيير الشامل من خلال عمل داخلي أو خارجي، وهذا التوجه نظر الية بعض رموز (المعارضة الشيعية) بشك وريبة، حيث رأت في ذلك مسعى غير معلن من بعض التيارات السنية للحفاض على امتيازاتها في السلطة، وهو ما عبر عنه احد منظري المعارضة الإسلامية الشيعية آنذاك (الحالة السنية التي لا تريد حتى رموزها المعارضة في الخارج ان تتخلى عن هذا النفوذ بدليل ماهية منهجها في التغيير كونه منهج يرفض التغيير من خلال العمل العسكري الشعبي ومن خلال الانتفاضة ولايزال يراهن ويعتمد على الانقلاب العسكري، والفرق واضح بين النهجين، فالانتفاضة ينبغي ان تؤدي الى تغيير جذري في المعادلة القائمة أصلا على أساس طائفي منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى اليوم، فيما ان الانقلاب العسكري يؤدي الى تغيير فوقي[1]. وشتان بين الاثنين.

السؤال هنا، هل ان طبيعة الخلاف بين أقطاب المعارضة العراقية كان خلاف فرضته اعتبارات وطنية وموضوعية تدور حول الية التغيير أم انه خضع لاعتبارات أخرى(؟).

والواقع ان كثيرا من رموز (المعارضة الشيعية) لم تكن لتقتنع بمجرد تبديل النظام السياسي آنذاك، بواسطة انقلاب عسكري يبقي على معادلة السلطة ، والقائمة على الهيمنة السياسية للأقلية العربية، فقد كانت تطمح الى تغيير جذري وكامل للمعادلة السياسية، من خلال انتفاضة شعبية عسكرية شاملة يقود الى التذمر الشعبي من نظام الحكم تقوم بإرساءأسس معادلة سياسية ديمقراطية يحتل فيها (الشيعة) موقع الصدارة[2].

من جانب اخر كانت رموز (المعارضة السنية) تسعى للتغيير ولكن باستحضار العقلية الانقلابية بما تضمن بقاء المعادلة السياسية على وضعها طائفيا ،مع تغيير وحداتها الفاعلة فقط، من هنا، يمكن القول ان أزمة الخلاف بين أقطاب المعارضة هي أزمة ثقة بين الطرفين وصراع له امتداد تاريخي مفاده إزالة الحيف والظلم من جانب والحفاض على امتيازات وغنائم ومكتسبات للجانب الأخر، ومن ثم هو خلاف يدور حول أحقية تسنم السلطة ،وطبيعة الحكومة

الجديدة، وهذا المشهد بني على تراكمات الماضي من اضطهاد سياسي طائفي لشريحة كبيرة من الشعب العراقي والتي شكلت لاحقا احدى اهم ديناميكيات النزاع السياسي بعد تغير 9-4-2003، وكان من الطبيعي ان تصطدم هذه التوجهات بالقوى المحافظة التي تسعى للحفاظ على الامتيازات من السلطة والنفوذ أو أعادتها[3].

عليه، يمكن القول ان هناك مقاربة منهجية لتحليل الأبعاد البنيوية لواقع الأزمة السياسية في العراق، والأطراف الفاعلة وديناميكيات الأزمات سيما السياسية منها؛ فقد باتت الأطراف السياسية العراقية المسؤولة عن سير العملية السياسية وتحقيق الامن والديمقراطية والعدالة ومواجه الفساد هي نفسها اطراف أصيلة وفاعلة في صنع الأزمة السياسية في العراق، بل وحتى الأطراف الدولية والإقليمية المهتمة بصنع السلام ،هي اطراف فاعلة في الأزمة السياسية في العراق[4].

والواقع، ان الأزمة في العراق لها امتدادات تاريخية! .السؤال: كيف؟

فالاضطهادات التي لحقت بطائفة كبيرة من (العراقيين العرب) آبان الحكم العثماني لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، وجعلهم يشعرون بالعزلة، مما عزز من انتماءاتهم الفرعية. ومما عزز من هذا الشعور، الحق الذي أعطته فئة لنفسها في بعض مراحل تاريخ العراق الحديث بتجريد فئات أخرى من حقها في المواطنة العراقية ، واتهامها بالموالاة لجهات اجنبيه ،وادى ذلك كله الى هشاشة الوطنية العراقية ،بسب ربط بعض قطاعات الشعب بهذه الجهة الخارجية أو تلك[5].

السؤال هنا، ترى كيف عملت الإدارة الأمريكية على توظيف هذا الخلاف، ومأسسة المشروع الطائفي في العراق وتشوية بنية نظام الدولة السياسي(؟).

وهذا يتطلب بنا البحث في دور الإدارة الأمريكية في البناء السياسي في العراق لمرحلة ما بعد الاحتلال، من خلال الاتي:

أولا/ احتلال العراق (حرب الخليج الثالثة):

عملت الإدارة الأمريكية على استغلال تناقضات المجتمع العراقي من ضعف في الوحدة الوطنية وهو ما أتاح لها من استقطاب بعض رموز المعارضة العراقية في الخارج،

وتوجيهها بما يخدم تطلعات الإدارة الأمريكية وأهدافها في المنطقة، بإقامة شرق أوسط كبير، وإعادة تقسيم المنطقة بما يتلاءم مع الاستراتيجية الجديدة لها، بإقامة مقاطعات طائفية وعرقية وقومية، وهو ما مكن الإدارة الأمريكية لاحقا من احتلال العراق[6]. وتمهيدا لهذا الهدف الاستراتيجي (احتلال العراق) عقد مؤتمر المعارضة العراقية برعاية الولايات المتحدة عام 1992 في محافظة صلاح الدين (على الأرض العراقية وبضمانات أمنية أمريكية) وقد بلور الأفكار التي استبدلت النظام السياسي لحكم حزب البعث العراقي بـ:تقسيم طائفي للعراق وحصص طائفية في الحكومة ضمن اطار المحاصصة والتوافق، وقد تلا ذلك عقد من محاولات لم يقدر لها النجاح لتوحيد تلك المعارضة حول تفاصيل تقسيم العراق، وبحلول عام 1998 أصبحت سياسة الولايات المتحدة الرسمية التي اعلن عنها في قانون تحرير العراق هي تغيير النظام ،بما في ذلك التمويل الرسمي لجماعات المعارضة. وبعد حوالي شهر ونصف الشهر من صدور ذلك القانون بدأت الولايات المتحدة حملة قصف شديدة في كافة أنحاء العراق. في كانون الأول 2002 عقد في لندن المؤتمر الوطني العراقي(الذي كانت المخابرات المركزية تموله قبل عام 1998، ثم اصبح يموله الكونجرس الأمريكي بعد عام 1998 وبراسة السيد (احمد الجلبي) واتفق على الحصص التي ستحصل عليها الأحزاب المعارضة[7]" التي جمعتها الولايات المتحدة في نظام الحصص الطائفية[8]. هكذا، كشف مؤتمر صلاح الدين، "ومؤتمر لندن[9]" عن الاتي:

1- وجود خلافات بين أقطاب المعارضة العراقية حول الية تغيير نظام الرئيس الأسبق (صدام حسين). عملت الإدارة الأمريكية لاحقا على توظيف هذا الخلاف لتقسيم العراق طائفيا وقومياً من خلال خلق تكتلات وطنية طائفية (سنية، شيعية، كردية)[10].

2- وضع الأسس الفكرية لاستبدال النظام السياسي لحكم حزب البعث العراقي بالتقسيم الطائفي للعراق وحصص طائفية.

3- بموجب هذه المؤتمرات منحت الولايات المتحدة شرعية بدأ العمليات العسكرية في العراق على اعتبار ان قادة هذه المؤتمرات هم من يمثل الشعب العراقي. لقد كان

هذا الجسم المكون من ممثلي الشعب المرضى عنهم من قبل الولايات المتحدة، والممثلين للمكونات الافتراضية للمجتمع العراقي مهد إعلاميا لتبرير الغزو العسكري للعراق.

هكذا، بدأت الحرب على العراق والتي تعرف أحيانا (بحرب الخليج الثالثة) في 2003 /9/4، مع غزو العراق ضمن اطار عملية تعرف (Operation Iraqi Freedom)والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد النظام العراقي الأسبق[11]، لإسقاطه، وإقامة حكومة عراقية جديدة تحظى بتأييدها، لقد كان الهدف الطموح للحرب الأمريكية في العراق هو أحداث تحول أساسي في سياسات الشرق الأوس ط.ولم تكن الحرب –أو لم تكن مبدئيا حول العثور على أسلحة دمار شامل، أو منع تحالفات مع القاعدة، أو حماية الشعب العراقي من (أرهاب) صدام حسين[12]، في الحقيقة ان هناك أسبابا أخرى لتلك الحرب فهي، أولاً حلقة أولى ضمن مشروع أمريكي متكامل للسيطرة على منابع النفط، والتحكم بمصادرة الطاقة في العالم والتأثير في شرايين الاقتصاد العالمي ومنها الاقتصاد الأوربي والصيني والياباني بالدرجة الأولى، خاصة بعد اكتشاف النفط في منطقة بحر قزوين. وثانياً: حماية امن إسرائيل وتثبيت سيطرتها على المنطقة واطلاق يدها في مواجهة الشعب الفلسطيني . وثالثاً: وضع المخطط الأمريكي لتثبيت الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وإعادة رسم خارطة المنطقة وترتيب أوضاع جديدة في العالمين العربي والإسلامي بعد أحداث (الحادي عشر من أيلول) بدعوى مكافحة الإرهاب[13].

أما الألية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها، فكانت تتمحور حول ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: خلق المهيآت السياسية لتحقيق الأهداف

المرحلة الثانية/ مرحلة إعلان "الحرب":

المرحلة الثالثة/ مرحلة ما بعد الاحتلال: وتنطوي هذه المرحلة علىخلق التوتر والعداء والتعصب بين الجماعات الأساسية والقومية والدينية وهم (المسلمون السنة والشيعة، العلمانيون، المتدينون، اليهود، لمسيحيون بالإضافة الى الجماعات القومية المختلفة من

عرب واتراك وفرس وأكراد)، مستغلة تناقضات المجتمع العراقي . اذا الألية المعتمدة هي أثارة الفتن ذات الطابع الطائفي القومي، أما التطبيق الفعلي فقد تركز وفق المبدأ الاتي "نحن لانخلق المشكلة... بل نعثر عليها ونساعد على استفحالها، نحن مثل المنقبين عن النفط لا نصطنعه بل ننقب عنه وما ان نعثر عليه حتى نحفر الآبار من اجل تفجيره واستثماره[14]". هنا بدأت الإدارة الأمريكية توظيف هذه التناقضات والخلافات السياسية والطائفية بامتداداتها التاريخية، ومأسستها من خلال البناء السياسي التي أشرفتالإدارة الأمريكية على تشويهه في أول تشكيل حكومي بعد متغير 2003-4-9 .

ثانيا/ سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA):

كان للإدارة الأمريكية شكوك حول إدارة العراق للمرحلة الانتقالية حتى قيام نظام حكم ما بعد الرئيس الأسبق صدام حسين[15]؛ فمنذ سقوط النظام السياسي في العراق في (9/4/2003)، لم تساور الولايات المتحدة أي ريبة في ان مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولما كان مجلس الامن قد أقر بواقع الاحتلال الأمريكي للعراق بقرارها المرقم (1483) لسنة 2003 والذي حمَل المحتلين مسؤولية إدارة البلاد بصورة مؤقته ، ولما كان القرار المذكور قد خول سلطة الاحتلال حق إدارة البلاد في مرحلة الانتقال، فأنه بناء عليه وعلى قوانين وأعراف الحرب يصبح لإدارة سلطات الاحتلال إصدار الأوامر التي تسير بموجبها البلاد. عليه، عينت دولة الاحتلال سلطة مؤقتة اسمها (سلطة الائتلاف المؤقتة). وجعلت لها مديراً مدنيا اصدر بتأريخ 23/آيار 2003 نظام للسلطة التي يديرها وهو السفير (بول بريمر)[16]. وقبل ان يشن الائتلاف الحرب البرية في 19أذار /مارس 2003 نقلت المسؤولية عن "العمليات ما بعد القتال" من الجنرال طومي فرانكس وعهد بها الى مكتب" إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية[17]" المنشأ حديثا في البنتاغون ، وفي كانون الثاني /يناير 2003 في وقت متأخر من مرحلة التخطيط –عين رامسفيلد الفريق المتقاعد في الجيش (جاي كارنر[18]) لقيادة مكتب إعادة الأعمار[19]، حاكماً مدنياً ومديراً لمكتب إعادة التعمير

والمساعدات الإنسانية، وعلى اثر الخلاف بين بين الإدارة الأمريكية وخاصة (البنتاغون) و(وزارة الخارجية الأمريكية) تم إعفاء (جي كارنر) من منصبه ليحل محله السفير (بول ريمر[20]) وتم حل مكتب (إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية) لتحل محله (سلطة الائتلاف المؤقتة) في (11/5/2003)[21]. في الصباح الباكر من يوم 16إيار / مايو 2003 وقع السفير بول بريمر الأمر رقم (1) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حول "اجتثاث البعث"، وفي يوم الجمعة،23أيار/ مايو 2003 وقع السفير بول بريمر الأمر الثاني الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات وشملت هذه الكيانات وزارة الدفاع وكل الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطني، وكل التشكيلات العسكرية بما فيها الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص ، وحزب البعث وفدائيو صدام، وانهى الأمر خدمة كل أعضاء الجيش السابق[22]. لقد شجع قرار سلطة التحالف المؤقتة حركة التمرد واسهم بصورة غير مباشرة في تعميق الهوه الطائفية بطريقة أخرى فقد كان التسريح السريع والمذل للجيش طرح في الشارع 350.000 رجلاً دون راتب تقاعدي حيث كان الشيعة يشكلون اغلبيه الترتب العسكرية العليا ادى هذا الى شعور السنة بالتهميش والحرمان من جهة [23]، ومن جهة أخرى، كانت القرارات التي استحدثتها سلطة الاحتلال عبر الحاكم المدني "بول بريمر " ساهمت في زيادة معدلات البطالة في العراق وانعكست معدلات البطالة على ارتفاع معدلات العنف والجريمة[24].

هكذا ، بعد قرار تصفية مؤسسات الدولة العراقية التي تبنتها سلطة الائتلاف المؤقتة، بدأ السفير الأمريكي (بول بريمر) بالعمل على تشكيل نواة حكومة عراقية وشرع بتأسيس أولى الترتيبات السياسية التي قدر لها ان تكون نواة الدولة الجديدة ممثلة بمجلس الحكم الانتقالي بعد ان هيأت متطلباتها [25].

المبحث الثاني: مدخلات الأزمة السياسية في العراق (المشكلات السياسية):

تتضمن المدخلات ضرورة تشخيص الأزمة وتوصيفها من خلال دراسة وتحليل مدخلات الأزمة ،فألازمه نظام ولكل نظام مجموعة من المدخلات، والمدخلات تؤثر

في هذا النظام وتؤدي الى بناءه وتعزيزه سواء كان هذا النظام مرغوبا فيه ام غير مرغوب فيه ،وبالتالي يجب تحديد جميع مدخلات النظام الذي وقعت فيه الأزمة أو من المتوقع ان تقع فيه[26]. وتنطوي هذه المدخلات على البناء السياسي التي أشرفت علي تأسيسه الإدارة الأمريكية ابتداء من مرحلة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي حتى إعلان تشكيل الحكومة الدائمة وفقا للدستور الدائم 2005 مرورا بالمرحلة الانتقالية الأولى والثانية ، حيث عملت الإدارة الأمريكية هنا على توظيف تناقضات المجتمع العراقي بامتداداتها التاريخية، وأبعادها العرقية والطائفية والإثنية (مهيآت الأزمة السياسية في العراق) ومأسستها في البناء السياسي في العراق بعد 2003،. ليضفي على الأزمة العراقية طابع بنيوي يكمن في هيكل البناء السياسي للدولة. عليه ،سنتناول في مدخلات الأزمة السياسة ،مطلبين ،الأول : يدور حول البناء السياسي في العراق كمدخل للازمة السياسية في العراق والمطلب الثاني : يتضمن العلاقات التفاعلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق .

المطلب الأول: البناء السياسي في العراق بعد عام 2003.

اكد مجلس الامن في 16/تشرين الأول 2003، ان إدارة شؤون العراق ستتم تدريجيا على يد الهياكل الناشئة التي تقيمها الإدارة الناشئة العراقية وتحقيقا لهذا الهدف ، وعملا بأحكام القرار رقم (1483) لعام 2003، اعتمدت سلطة الإتلاف المؤقت سلسلة من الإجراءات على النحو الاتي[27] :

أولا/ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي:

ابلغ بول بريمر مجلس (القيادة العراقية) في (16/آيار /2003)، بأنه لن تكون هناك حكومة انتقالية ولا تسليم مبكر للسلطة، وطلب بريمر من الإدارة الأمريكية سلطة أداء جميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق بدلا عن نقل السلطة الى حكومة عراقية [28]، وبموجب هذه الصلاحيات أصبح هو الحاكم الفعلي في العراق ، هكذا سعت الولايات المتحدة قبل وبعد احتلالها للعراق على ضرورة تحقيق هدفها المعلن ؛ لهذا اتخذت الإدارة الأمريكية في العراق (سلطة الائتلاف المؤقتة) عدة

خطوات لتحقيق الهدف، ألا وهو وضع خريطة طريق للعمل السياسي في العراق [29]. ومن اجل أشعار العراقيين بأن الإدارة الأمريكية ومن خلال سلطة الائتلاف المؤقتة جادة بشأن الإصلاح السياسي، وطبقا لما نصت عليه الفقرة (9) من القرار (1483) بأن مجلس الامن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقته يديرها عراقيون، الى ان يقوم شعب العراق بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دولياً تضطلع بالمسؤوليات التي تتولاها سلطة التحالف المؤقتة [30]، ومن اجل تشكيل حكومة عراقية مؤقته ، تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات بين (سلطة الائتلاف المؤقتة) و(مجلس القيادة العراقي) وتوصل الطرفان الى صيغة مؤقته لتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) [31].

في 13/ تموز 2003 تم الإعلان عن تشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) وكان يضم (25) عضو يمثلون القوى المعارضة الستة التي كانت تنسق مع واشنطن قبل سقوط النظام 2003، إضافة الى حزب الدعوة والذي كان يمثله إبراهيم الجعفري[32] . وفي يوم 1 أيلول 2003 م أعلن مجلس الحكم الانتقالي عن تشكيل أول حكومة عراقية تتألف من 25 وزير ، واستمرت صلاحيات هذه الحكومة حتى إجراء الانتخابات في عام 2004 م ، ولم تحوي الحكومة رئيسا بل رأسها من يتولى رئاسة مجلس الحكم الانتقالي[33] ، وهذا يعني ان الحكومة حملت في طياتها نفس ما اكتنفه مجلس الحكم الانتقالي من محاصصة .

بيد ان نوايا وأفعالالإدارة الأمريكية في العراق (سلطة الائتلاف المؤقتة) لم تكن تريد للعراق الامن والاستقرار، وهذا ما اتضح لاحقا من خلال التشكيلة الطائفية والعرقية لمجلس الحكم ، حيث قسم المجلس الأعضاء الـ(25) عضواً بواقع (13) عضواً عن الأحزاب الشيعية ، و(5) أعضاء عن الأحزاب السنية، و(5) أعضاء عن الأحزاب الكردية ، و(2)من الأقليات بواقع تركماني واحد وأشوري واحد[34] . وهؤلاء جميعا لم يتقلدوا مناصبهم من خلال الانتخابات بل على أساس التعيين من خلال التمثيل العرقي والطائفي والقومي [35].

هكذا، تم تشكيل الحكومة باعتبارها الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة المشار اليها في الفقرة (9) من القرار (1483)، وعلى هذا الأساس ، اعترفت سلطة

الائتلاف المؤقتة في القسم الأول من اللائحة التنظيمية رقم (6) بمجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة الى ان يشكل شعب العراق حكومة تمثله يعترف بها المجتمع الدولي تمشياً مع القرار (1483)، وتعتبر اللائحة التنظيمية رقم (6) من اهم اللوائح التنظيمية التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة اذ أشارت في القسم الثاني منها رقم (2) العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة ، وبهذا تكون سلطة الائتلاف المؤقتة وتماشيا مع قرارات مجلس الامن الدولي تكون قد أسست لأول نواة لسلطة عراقية[36].

ثانيا/ الدستور العراقي الدائم 2005 :

واجه العراقيون نوعين من التحديات في صياغة وثيقتهم الدستورية ، تمحور النوع الأول من هذه التحديات حول الوصول الى أجماع عراقي سليم على القيم السياسية الاجتماعية التي يفترض ان تعبر عن الهوية الجمعية العراقية [37].أما التحدي الأخر، فتمثل بكيفية إيجاد موازنة حقيقية بين القيم الجمعية العراقية أو بعضها على الأقل، والقيم الديمقراطية العالمية التي يراد لها ان تسود في العراق [38].هناك تحديات أخرى تتعلق بالدستور منها:

1- منها ما يتعلق بكيفية توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات الغير منتظمة في إقليم ، فقد نصت المادة (115)" كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ،يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما [39]" وهذا يعني هناك محاباة لصالح صلاحيات الأقاليم على حساب المركز .

2- ومنها ما يتعلق بإدارة النفط أو الغاز : فقد نصت المادة (112) الفقرة أولا الاتي "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة "الأمر الذي يثير

تساؤل حول مصير الحقول غير المنتجة أو غير لمكتشفة هل ستخضع لسلطة الحكومة الاتحادية ام للأقاليم والمحافظات على أساسأنها حقول مكتشفة لاحقا بعد نفاذ الدستور. والواقع انه لا يوجد نص صريح يخول الحكومة الاتحادية باستغلال الحقول الغير مكتشفة بعد العام (2006) وبما ان استكشاف النفط والغاز في المستقبل لم يتم حسابها ضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية فانهما يعثان امتيازا مقصورا على الأقاليم والمحافظات ، ومن ثم سيكون للأقاليم والمحافظات الغنية بالنفط والغاز لها حصرا السيطرة على ثلثي نفط العراق ومن ثم سيكون لها قوة اكبر من الحكومة الاتحادية[40].

3- تحديات تتعلق بالية تعديل الدستور : فقد نصت المادة (126) رابعا الاتي " لا يجوز أجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه ان يتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، ألا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني ، وموافقة اغلبيه سكانه باستفتاء عام[41]".

4- تحديات تتعلق بمنح الأقاليم صلاحية تكوين حرس خاص بها : فقد نصت المادة (121)خامسا " تختص حكومة الأقاليم بكل ما تطلبهإدارةالإقليم، وبوجه خاص أنشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم، كالشرطة وحرس الإقليم[42]" وهذ النص قد يفسر من قبل أي طرف على أنها صلاحيات لتكوين جيش اخر ينافس الجيش العراقي الاتحادي ، وقد يمكنها من الدخول في حروب أهلية مع بقية الأقاليم[43].

5- تحديات تتعلق بالية تشكيل الأقاليم : فقد نصت المادة (119) الاتي " يحق لكل محافظة أو اكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بأحد الطريقتين " :أولا/طلب من ثلثي الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم .ثانيا/طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم[44]. وقد ادى هذا النص الدستوري الى انطلاق دعوات عديدة لتشكيل أقاليم جديدة منها

الدعوة لإقامة إقليم الأنبار، وإقليم وسط وجنوب العراق من رئيس قبل المجلس الأعلى السيد (عبد العزيز الحكيم) والدعوة لأنشاء إقليم غرب العراق ،وتبنى هذه الدعوة محافظ الأنبار الأسبق (فصال الكعود)[45].

6- عدم تنظيم الكثير من المسائل والمواضيع وعدم معالجتها دستوريا والاكتفاء بعبارة " وينظم ذلك بقانون " منها ما يتعلق بالمادة (76)أولا حول تحديد الكتلة النيابية الأكثر عددا ألا كانت سبب في أزمة سياسية عشية انتخابات عام 2010 [46]، وهنا قضايا تتعلق بتشكيل الأقاليم[47]،وتأسيس المجلس الثاني للسلطة التشريعية (مجلس الاتحاد)[48]

المطلب الثاني : العلاقات التفاعلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق بعد 2003 (اختلالات بنيوية)

وجود المدخلات وحدها لا يمكن ان يحقق الأزمة ويطورها ، بل العمليات التشغيلية تعتبر المحرك الأساس الذي يحقق هذا، والتي تحدث تفاعلات محددة بين مجموعة من المدخلات بصورة تعزيز من الأزمة وتزيد قوتها وحدتها، وتؤدي الى إخراج هذه الأزمة الى البيئة المنظمة، لذلك لابد من التأكيد على الدور البارز الذي تؤديه هذه العمليات التشغيلية في إنجاحالأزمة[49]. [لقد تمخضت العمليات التشغيلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق بروز كتل سياسية وحزبية (طائفية)، والتي تولت إدارة السلطة في العراق وفقاً لمنطق التحاصص والتوافق في التشكيل الحكومي والوزاري كفاعل محلي كان لها الدور البارز في تحقيق الأزمات السياسية في العراق. عليه، سنتناول هنا اهم نتائج العمليات التفاعلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق بعد عام 2003].

أولا/ ضهور كتل سياسية وحزبية طائفية :

برزت في الساحة السياسية العراقية ومنذ عام 2003 أحزاب وهياكل تنظيمية تحت مسميات متعددة بعضها علماني والأخرإسلامي، وبعضها كبير وقوي ،والأخر صغير وضعيف ليس لديه من الحزب سوى الاسم أو بعض البيانات الصحفية، بعضه ذو قاعدة شعبية والأخر يفتقد لذلك، بعضه معروف لدى الشارع العراقي وله تاريخ

طويل وخبره في مجال العمل السياسي، والأخر لم يظهر ألا بعد عام 2003. وقدر عدد الكيانات والأحزاب السياسية الى اكثر من (300) كيان حتى انتخابات أذار 2010[50].

في الواقع، ان القوى والأحزاب السياسية المعارضة التي دارت العملية السياسية بعد 9/4/2003 على الأغلب هي أحزاب ذات انتماء ديني مذهبي ،وبالتالي فان هذا المشهد السياسي أعاد تنضيد المجتمع العراقي على أساس هويته الطائفية والعرقية[51]، وهذا عزز من التكتل الطائفي لصالح القوى السياسية والحزبية . فهذه الأحزاب ومنذ نشأتها الأولى، قامت على أسس طائفية بحتة ،ومن ثم فهي بطبيعة نشأتها أحزاب طائفية أيانها لا يمكن ان تكون إلا أحزاب كردية أو سنية أو شيعية ، فقد نشأ الحزب الديمقراطي الكردستاني على المقولة (القومية)، ونشأ حزب الدعوة الإسلامي منذ الاجتماع التأسيسية الأول على المقولة (المذهبية)، أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي شكل في بدايته كونه تجمعاً للقوى (الشيعية) المعارضة، فقد ضل محكوماً بلحظة التأسيس هذه وضلت الهوية الشيعية تطغي على كل ما سواها ،كذلك التيار الصدري الذي نشأ تنظيميا بعد 2003، وكانت المقولة (الشيعية) عموده الأساس ، ليس بسبب طبيعة النشأة لهذا التيار في تسعينيات القرن الماضي بل بسبب طبيعة الصراع الذي استحكم بعد 2003، وعلى مستوى الأطراف السنية فجميعها بدون استثناء تأسست على مقولة " الهوية السنية " ويضم ذلك أيضا القائمة العراقية التي لا يمكن ان تصنف في النهاية إلا ائتلاف سني ،أيأنها دخلت الى قائمة التصنيف الهوياتي ،واذا كان الحزب الإسلامي لم يفكر في لحظة التأسيس (1960) في هذه المسألة بسبب طبيعة الدولة السنية في العراق حينها ، فأنه اعتمد هذه المقولة بعد نيسان 2003 بطريقة عملية .

عليه ، نحن هنا ليس أمام خلافات بين كيانات سياسية تتعلق بالتطلعات الأيديولوجية ، أو ببرامج العمل في حال الوصول الى السلطة ، وإنما نحن بصدد خلافات اكثر عمقا تعكس انقسام الذاكرة والرؤى بين كيانات سياسية تستمد وجودها وديمومتها من الولاءات الأولية والتي ساهمت في تغذيتها وتعزيزها. وفي ظل هذا الواقع

لم يجر التعامل مع أي معارضة مفترضة في مجلس النواب العراقي منذ تشكيل أول حكومة في العراق بعد 2003، وفق التصنيف الهوياتي البحت ويجري اتهام المعارضين مقدماً بصفتهم الهوياتية السياسية وتسويق معارضتهم بوصفها سنية أو شيعية أو كرديه ليسهل إهمالها[52].[لتشكل عائق أمامأي محاولة إصلاحية وانعكس ذلك على تباين الرؤى للحلول والبدائل المفترضة إزاءالأزمات السياسية□.

فبعد احتلال العراق في 9/نيسان 2003 ، قامت سلطة التحالف المؤقتة ، العمل على تعزيز وتغذية الهوية الدينية في العراق ،بالاستخدام الصريح للهوية الطائفية – العرب والأكراد،السنة والشيعة، ومن ثم تنظيم البناء السياسية على أساس عرقي طائفي، وتجسد ذلك في مجلس الحكم المؤقت الذي تأسس في 13 تموز 2003 ، على أساس نظام المحاصصة ،أي التعيين في المناصب وفقا لما يناسب الحجم المفترض للطائفة المعنية من السنة والشيعة والأكراد ، مع منح التركمان والمسيحين مناصب بغض النظر عن حجم طائفة كل منها ، ولم تستطع الحكومات السياسية المتعاقبة التي عقبت حكومة السيد إياد علاوي في حزيران 2004، حتى اليوم من ان تتخلص من هذا المنطق الطائفي العرقي بعد ترسيخه بل تفاقمت بهيمنة أحزاب كانت وما زالت قائمة أما على أساس عرقي (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، أو لديها أجندة طائفية (الأحزاب السنية الإسلامية والأحزاب الشيعية الإسلامية)[53]، هكذا، اسهم (المجلس) في تعميق الهوية الطائفية وزيادة إفرازاتها السلبية على المجتمع والعملية السياسية وتعمقت المشكلة خلال الانتخابات التي تمت على أساسالأحزاب لا الأفراد .هكذا ، تشكلت الأحزاب السياسية على أساس طائفي وعرقي وليس على أساس البرنامج السياسي ، واتخذت التعددية الحزبية العراقية منهج تسيس الرموز الفرعية في مناورة ترمي الى استغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع لغرض التنافس السياسي وهو ما اربك النخب السياسي وجعل المواطن لا يشعر بهويته العراقية الواحدة[54].

هكذا ولدت أحزاب (وكتل سياسية طائفية) أخذت تتعامل مع معطيات الواقع السياسي بمنطق الطائفة والهوية حتى اصبح مستقبل العراق والعملية السياسية محكومة مسبقا بتوافقات زعماء الكتل السياسية .

ثانياً/ المحاصصة الطائفية

وتعني المحاصصة "تقسيم الكل على مكوناته ،وحسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة في العملية السياسية، وهي كمنهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر الانتخابات الديمقراطية من المشاركة في الحكومة، وتحمل المسؤولية لإدارة الدولة [55]. وفي العراق نجد ان المحاصصة قامت على أساس التمثيل النسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما بتوائم و كثافتهم السكانية ،وذلك بأسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الاثنياتالطوائف والقوميات[56].

هكذا، أدت المحاصصة الطائفية الى خلق أجواء من التخندق الاثني والديني و التنافس السلبي بين الأحزاب والكتل للسيطرة على دفة القرار رافقها ما استجد من انفلات امني وتدهور اقتصادي وتفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية ، وفي خضم ذلك ضهر على السطح الخلاف بين الأحزاب الكيانات والكتل، وتصاعدت حدة الخلافات لتأخذ شكلاً بعيدا عن الخلافات السياسية ،وهي على الأرجحخلافات مصالح ذاتية [57]، وعلى هذا الأساس جاء تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة وفقا لمبدء المحاصصة الطائفية لتلحق أذى كبيرا بالدولة العراقية الحديثة وهو ما جعل كل حزب وكتلة سياسية يشعر انه أمام غنيمة يجب ان يأخذ منها ما يستطيع من خلال ممثليه سواء كانوا في موقع وزاري أو في المديريات العامة أو المحافظات ، حتى بات كل همهم تحقيق المنافع الحزبية الضيقة ،والتطلع الى منفعة حزبهم اكثر من تحقيق منفعة الوطن أو يعمل بقرار الحكومة ، ولهذا جاءت الولادة الوزارية على قاعدة المقايضة :ماذا تريد ؟وماذا تعطيني؟ فسادت المحاصصة والتكسب الحزبي على

حساب المصلحة الوطنية العراقية [58]. حتى أصبحت مسالة تعيين وكلاء الوزارات مصدر خلاف داخل وخارج مجلس الحكم، وبلغ عدد وكلاء الوزارات آنذاك(75) وكيلاً أي بمعدل ثلاثة وكلاء لكل وزارة ،واعتبر الكثيرون ان أعضاء مجلس الحكم الذين يتوزعون حسب الطوائف عكسوا انتماءاتهم المذهبية والعرقية في اختيار الوزراء في الحكومة وهم الأن يعكسون انتماءاتهم أيضا في تعيينات وكلاء الوزراء[59]، ان ما يزيد من خطورة الموقف هو خضوع الهيئات المستقلة لقاعدة المحاصصة الطائفية، بل ان آلية المحاصصة وفق النموذج التوافقي ينسحب على مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية ، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد ان تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاثة وهو ما يجعل من القرار السياسي معطلاً في حال عدم التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل ، مما يجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي ويقلل معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء الى الجماعة الطائفية والقومية ، وبالمحصلة ينتج عنه اضعاف الدولة[60]. بل ان توزيع

هكذا ، أصبحت المحاصصة هي سيدة الموقف الى ان تبلور وعي شعبي و سياسي لكسر حاجز المحاصصة، ولكن هؤلاء السياسيين لديهم اكثر من طريقة لخداع الشعب والالتفاف عليه [61]، فقد أطرت سياسة المحاصصة هذه بإطار مسمياتي من اجل تجاوز إرهاصات مبدأ المحاصصة ،ومن هنا تبنت القوى المشاركة في العملية السياسية مفهوماً آخراً عرف بـ (التوافق الديمقراطي) أو الديمقراطية التوافقية[62] ،حيث بدل السياسيون التسمية من (محاصصة طائفية) الى (التوافق السياسي)، واضعين ملامح هذا التوافق في جلساتهم الخاصة[63].

ثالثاً/ التوافقية السياسية:

والتوافقية : هي استراتيجية في إدارة النزاعات ،من خلال الوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس، واتخاذ القرارات بالأكثرية، وقد ولدت هذه الديمقراطية ، من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الأغلبية المعهودة، أي منع تسلط الأغلبية على الأقلية ،ومنع

الأقلية من تخريب الديمقراطية ذاتها بذريعة وجود أغلبية تستبد برأيها. عليه، يمكن أن نخلص إلى القول: بان الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها بعضا بالبعض الآخر، لذا يلجا قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطق الصفقة السياسية[64] .

عليه، يمكن القول ان التوافقية السياسية في العراق تقوم على أربعةأركانأساسية :

الركن الأول : تشكيل ائتلاف واسع ، فالسمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي ان الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع الفردي تتعاون مع ائتلاف واسع لحكم البلاد ،أما على شكل تحالف رئاسي كبير أو تحالف حكومي كما هو في النظام البرلماني ، أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات واسعة .أماالركن الثاني المتعلق بالفيتو المتبادل: ويمثل حكم الفيتو المتبادل حكم الأقلية السلبي ،اذ ان المشاركة في الائتلاف الواسع يتيح ضمانة سياسية مهمة لقطاع الأقلية لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب ، اذ ينبغي للقرارات ان تتخذ في الائتلافات الواسعة، لذلك فلا بد من إضافة فيتو الأقلية الى مبدأ الائتلاف الواسع ؛لذا ينبغي تعضيد خاصية الائتلاف الواسع بمبدئ الاعتراض أو الفيتو المتبادل وتضمنه وثيقة الدستور[65]. أما الركن الثالث :فيتعلق بالتناسب ،وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لمحاولة تحقيق التناسب في الحكومات العراقية لاسيما في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية والأمنية وتوزيع الخدمات ألا ان ذلك لم يتحقق على الصعيد العملي بل اقتصرت المناصب على عدد محدود من المتنفذين في الأحزاب السياسية دون تحقيق التناسب المطلوب، والركن الرابع هو درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الذاتية [66].

ان التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والأحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله وضمن اطار حق الفيتو ، بيد ان السلوك السياسي للكتل والأحزاب السياسي وواقع الخلافات بينهما أدت الى تعطيل إقرار التشريعات القانونية ؛ فقد أصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً أمامأداء الحكومة السليم كما حالت دون

تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وإداريا ، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق اصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية ،أما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم على وفق قاعدة اغلبيهالأصوات ، واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل يتم من خلال توافقات بين قادة الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية ، والتصويت على وفق قاعدة اغلبيه نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج قبة البرلمان[67].

لهذا كان البناء السياسي في العراق الأثر البالغ في خضوع كثير من التوافقات السياسية لمنطق المحاصصة لتصبح التوافقية السياسية الركن المكمل لنظام المحاصصة الطائفية في العراق وقد تمخض عنها غياب دور المعارضة السياسية البرلمانية، فجميع الكتل والأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات تشترك في العملية السياسية بنسب متباينة ضمن اطار المحاصصة "والتوافق" في القرارات السياسية باستثناء الأحزاب الغير فائزة هي بطبيعة الأمر مهمشة وخضعت لدكتاتورية الكتل الفائزة عليه.

رابعاً/ غيابا دور المعارضة البرلمانية:

تعَرف الأحزاب السياسية : أنهاجهاز صراع منظم يهدف إلى الوصول إلى السلطة[68]. وهو مجموعة من الأفراد ينظمهم منتظم معين وتجعهم مصالح ومبادئ معينة ويهدفون الى الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها [69]. من هذا يتضح ان هدف الأحزاب السياسية هو السعي بالدرجة الأساس من اجل الوصول الى السلطة السياسية، ومن اجل ذلك فهو لا يتردد في اتباع كافة الوسائل التي توفرها الظروف الخاصة بكل مجتمع ،ولكن الوصول الى السلطة كهدف أساس للحزب لا يتوقف عند ذلك فقط بل يتجاوز الى الحفاض عليها وإبقائها في حوزته [70].

وحول الية وصول الأحزاب السياسية الى السلطة ،فهناك الليتانالأولى، تتم ضمن اطار الدستور وقواعد اللعبة الديمقراطية وتأخذ شكل التنافس السلمي ضمن القنوات المؤسساتية الرسمية والدستورية بعيداً عن التشنجات السياسية من خلال تنافس الأحزاب السياسية عبر صندوق الانتخابات[71] ، فيكون الحزب الفائز هو من يتسنم السلطة ،أما الحزب الخاسر في الانتخابات فيشكل معارضة برلمانية ويعمل مع الحكومة ضمن اطر الدستور والقانون بما يخدم الشعب ويقَوم العملية السياسية من خلال الرقابة البرلمانية وهذه الألية معتمدة من قبل الأنظمة الديمقراطية ،أما في عالم الجنوب التي تسودها أنظمة شمولية ، فأن التنافس بين القوى السياسية غالبا لا يجري بالطريقة السلمية والسياسية عبر القنوات المؤسساتية الدستورية (الشرعية)، بل يتم في الأغلب عن طريق العنف بين فئتين الأولى محافظة تتهم بالجمود وترفض الإصلاحأو التغيير ، والثانية متجددة تتهم بالعمالة للغرب والخروج عن الدين والعادات والتقاليد. حيث تقوم الأنظمة الحاكمة بسد الأبواب في وجه أي وسيلة من الممكن ان تهدده ومنها المعارضة السياسية ،وهو ما يؤدي الى تغيب دور المعارضة السياسية البرلمانية ، وبالتالي تكون مجبرة على اعتماد الطرق غير الشرعية للتغير أو ربما التعاون مع الجهات الخارجية ، من هنا تتهم المعارضة السياسية في عالم الجنوب (بالعمالة الأجنبية). من جهة أخرى، ان عدم اكتمال مقومات الوحدة الوطنية في عالم الجنوب يجعل من وجود المعارضة السياسية خطرا على وحدة الدولة [72].وربما يكون مسوغاً بعدم السماح للمعارضة السياسية بالعمل السياسي .

أما الأنظمة الاشتراكية ، فترى انه طالما ان الأحزاب السياسية انعكاس لمصالح طبقية معينة ، وانطلاقا من فلسفة هذه النظم بضرورة إلغاء الطبقية وقيام طبقة اجتماعية واحدة ممثلة للمجتمع فأنها ترفض التعددية الحزبية وتدعو لقيام نظام حزب واحد يمثل طبقة اجتماعية واحدة . ومن المعروف أن الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد لا تعترف بشرعية المعارضة المنظمة التي توجد خارج الحزب [73]. عليه، ان عدم تضمن بعض النظم السياسية كل القوى الفاعلة في المجتمع سيما في عالم الجنوب وعدم الاعتراف بحق بعض الجماعات الأثنية أو الدينية أو السياسية في المشاركة السياسية يدفع هذه

الجماعات الى ممارسة التأثير على السياسة خارج دائرة ما متاح من مؤسسات وقنوات رسمية فتتجه الحكومة الى مقاومة هذه المجاميع السياسية المتمردة بالعنف ضدها مثل :حل هذه الأحزاب وحضرها أو تهديد أعضائها أو سجنهم أو قتلهم [74]، وهذا يعني غياب دور المعارضة الذي يعبر عنه باختلال بنية النظام السياسي . وهذا كان شان الأحزاب السياسية في العراق [75] .فقد امتازت العهود الجمهورية الأربعة (1958م – 2003م) بخاصية (الاستيلاء) على السلطة يقابلها غياب خاصية (المشاركة) في السلطة[76]. ينظر جدول (2).

لذلك ، وتلافيا لهذا الغبن اكد الدستور العراقي الدائم 2005 على مبدء المشاركة في الحكم [77]. وضمن اطار حكومة توافق سياسي ،كما نصت المادة (72– الفقرة ثانياً) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي: " تعرض هيأة الرئاسة أسماء المرشحين لكل لجنة من اللجان الدائمة على المجلس للتصويت عليها في قائمة واحدة يتم التوافق عليها من قبل الكتل البرلمانية [78]". بيد ان هذه الممارسات أودت بغياب دور المعارضة البرلمانية ، حيث نلاحظ أن الاختلاف حول تفسير المحكمة الاتحادية لنص المادة (76) من الدستور أكد موضوع في غاية الأهمية ألا وهو أن هذه الكتل قد أغفلت أو تغافلت ، عمدا أو جهلا ، عن المعارضة البرلمانية ، فلم يتحدث أحد عن معارضة برلمانية قوية ، تراقب الحكومة وتقوم أدائها[79] . فالاعتراف بوجود المعارضة هو النتيجة الأولى والأهم للتعددية ، ومن الواجب أن تكون هذه المعارضة حرة ولها مركزها وموقعها القانوني سواء العلني أو الضمني الذي يسمح لها بالدفاع عن حظوظها في الوصول إلى السلطة[80] .في حين نجد ان النصوص الدستورية التي أقرها الدستور العراقي الدائم لعام 2005م ، لم تكرس موقعاً قانونيا للمعارضة البرلمانية ، هذا يعني ان هناك تغيب واضح للمعارضة السياسية داخل البرلمان في العراق نتيجة للتوافقات السياسية في تقسيم المناصب الإدارية والسياسية والمالية ، فالكل يحاول ان يأخذ وان يكون له نصيب في هذه المغانم فضلاً عن غياب ثقافة المعارضة في العراق[81].

فالتوافقية تؤدي الى ضعف مفاهيم القيم السياسية الديمقراطية أو غيابها واهمها المعارضة والأغلبية السياسية لأن التوافقية في هذه الحالة تحاول ان تجهض على

موضوعية الاختلاف التي هي القاعدة الأساسية الركيزة للمعارضة والركون الى المحاصصة الطائفية [82].هكذا جاء البرلمان العراقي ينتابه خلل بنيوي يتمثل في غياب المعارضة البرلمانية كأداة رقابية على السلطة التنفيذية واداه تقويمية لمسار العملية السياسية ؛ لهذا ،نجد ان بعض الدول لاسيما الدول الاتحادية ، ممن اعتمدت في تشكيل برلماناتها نظام المجلسين وجدت ان التساوي بينهما يقود الى تعطيل القرارات والتشريعات لذلك لجأت الى التمايز بين المجلسين كما هو الحال في أستراليا وكندا حيث كان المجلس الأدنى هو المسيطر، بينما المجلس الأعلى مجرد مجلس مراجعة وضبط ، كما ان المجلس الأعلى لا يمنع أطلاقا تصديق أجراء ما[83].

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

يمكن القول ،أن الأزمة السياسية في العراق مرت بمهيات ذاتية وموضوعية ، كانت بمثابة النواة الأساسية للازمة السياسية تمثلت بتباين واختلاف رؤى المعارضة العراقية (السابقة) حول الية تغيير النظام السياسي في العراق وكيف وضفت الإدارة الأمريكية هذه الخلافات بما يخدم مصالحها والعمل على مأسستها في أول بناء سياسي أشرفت على تشكيله الإدارة الأمريكية من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة متمثلاً بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكل أولى مدخلات الأزمة السياسية في العراق لتمتد من مرحلة تشكيل المجلس حتى إعلان تشكيل الحكومة الدائمة بعد الدستور العراقي الدائم 2005، مرورا بالمرحلة الانتقالية، وقانون الدولة .

وكنتيجة لطبيعة العمليات التشغيلية لمدخلات الأزمة السياسية في العراق المتمثل بالبناء السياسي بعد 2003 ،ظهرت كتل سياسية ذات طابع اثني ،قومي ،طائفي حملت في طياتها قيم وأخلاقيات جديدة من توافقات سياسية وتحاصص طائفي في اقتسام المناصب الوزارية والإدارية والمالية في ظل بناء ثقافي هش وتشظي في الهوية الوطنية وشيوع ثقافات فرعية ثانوية بديلة عن ثقافة المواطنة ، أدت هذه الأخلاقيات الجديدة في ظل هذا الوسط الثقافي الى اختلال بنية نظام الدولة السياسي بسبب غياب المعارضة البرلمانية واشتراك جميع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات في

الحكم وفق منطق التوافق والمحاصصة ، ادى ذلك الى عدم فاعلية النظام السياسي على المستوى التشريعي والتنفيذي .هكذا ، كان من مخرجات هذا البناء السياسي وما اكتنفه هذا البناء من قيم وأخلاقيات الى بروز ازمهمركبة (سياسية–نفسية) يمكن وصفها كونها " أزمه بنيوية تكمن في هيكل بناء الدولة السياسي ناتجة عن مشاكل سياسية تراكمية ذات اعتبارات قيمية لها أبعاد خارجية (متغيرات خارجية)وامتدادات تأريخيه لمرحلة قبل 9/4 / 2003، (متغيرات محلية) وأبعاد مستقبلية " ولدت بطبيعتها أزمات ثانوية انعكست على عدم قدره الحكومة على إدارة تلك الأزمات والتعاطي معها بسبب طبيعة الأزمة البنيوية المتأصلة في البناء السياسي للدولة.

في ظل المعطيات أعلاه وما تم التوصل الية من استنتاجات توصي الدراسة اعتماد آلية لمواجهة أزمة بناء الدولة ووضع الحلول الناجحة وتجاوز مظاهرها بما يضمن إصلاح مسار العملية السياسية عبر الآتي :

1- اعتماد التجربة التركية القائمة على أساس اعتماد نظام الحد الأدنى من الأصوات للوصول للبرلمان ، ومفادها من أجل الفوز بعضوية البرلمان فأنها تتطلب حصول المرشح نسبة(15%)من أصوات الناخبين ، هذه بطبيعة الأمر يؤدي إلى ائتلاف اغلب الأحزاب الصغيرة مع الأحزاب الكبيرة ،وتدفع بها نحو الاندماج مما يفضي أخيرا إلى عدد قليل من الأحزاب والقوى السياسية المندمجة تصل إلى اثنين أو ثلاثة أحزاب تمكن من تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين والثالث يكون في دور المعارضة البرلمانية بعيداً عن المحاصصة والتوافقات، وهذا كفيل بتصحيح مسار العملية السياسيةوبما يضمن وجود حكومة منتخبة ومعارضة برلمانية يعمل كلاهما ضمن أطر الدستور .

2- تعديل الدستور العراقي الدائم عام (2005) فقد بات يتضمن الكثير من الثغرات التي كانت سبب في إثارة أزمات سياسية لاحقة منها : ما يتعلق بكيفية توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية ولأقاليم والمحافظات

الغير منتظمة في إقليم ،ومنها ما يتعلق بإدارة النفط أو الغاز ، تحديات تتعلق بآلية تعديل الدستور تحديات تتعلق بآلية تشكيل الأقاليم .

3- تجميد العمل بالنظام الفيدرالي في الوقت الحالي لانتفاء مقومات هذا الصرح الحضاري متمثلا بقيم المواطنة ،حيث يعاني العراق من غياب الهوية العامة واستفحال الهويات الفرعية الأخرى طالما كانت سبب في إعاقة أي تنظيم أو بناء سياسي واجتماعي، وحتى يتم استيفاء متطلبات النظام الفيدرالي باعتماد آلية تحول تدريجية كفيلة بتعزيز روح المواطنة مع احترام الهويات الفرعية الأخرى.

4- تعزيز دور القانون ونزاهته في مواجهة الفساد السياسي في العراق والتعاون الاستخباراتي والقضائي مع الدول الأخرى بما يضمن ملاحقة الفاسدين ومحاكمتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة ومحاكمتهم علنا عبر أجهزة التلفاز .

5- اعتماد مجلس الخدمة كألية للتعيين في الوظائف الحكومة بدلا عن المحاصصة بما يضمن هيئة أو منظومة إدارية كفؤه .

المصادر :

[1]– احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2008،ص 322.

[2]–المصدر نفسه، ص 324.

[*] (Patrick Clawson)انه بغض النظر عن الية تغيير النظام السياسي في العراق ،فأن طبيعة الحكومة الجديدة سيعتمد الى حد كبير على عاملين: أولا / فيما اذا كان الغرب مستعدا للالتزام ببناء الدولة في العراق المحتل ، وثانياً/ كيف ينظر الغرب للمستقبل السياسي العراقي ككل ، وعلى حجم القدرات المالية المتاحة لذلك . ربما هذا يفسر(الى حد ما) سبب الخلل الذي انتاب البناء السياسي في العراق والتي أشرفت عليه الإدارةالأمريكية عبر سلطة الائتلاف المؤقتة. ينظر :

Patrick Clawson, How To Build a New Iraqafter Saddam,ISBN 0-944029-82-5 ,UnitedStatesof America,Washington Institutefor NearEast Policy,2002,P22.

[3] –فريق أبحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استراتيجي)،بغداد – أربيل ،معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007،ص 10.

[4] – المصدر نفسه (بتصرف)،ص 10.

[5] –إيناس عبد السادة علي العنزي ،الاستراتيجية الأمريكيةوأداره صراع الأرادات السياسية على الساحة العراقية ،دراسات دولية ،العدد(41)،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، 2009،ص 78.

[6]– هانز كريستوف فون سبونيك ، تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو ، ترجمة : أحمد حسن وعمر الأيوبي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربة ، 2005 ،ص ص 289–320.

[7]– يبدو ان امر إقرار وقبول التقسيم الطائفي، شبة عام/ ما بين الكتل والتيارات العراقية حتى قبل 9/4/2003،ويظهر هذا الامر جلياً من خلال قراءة للبيانات الختامية للمؤتمرات التي عقدتها تلك الأحزاب في الخارج ،فالبيان الختامي لـ(لجنة العمل المشترك) التي عقدت في دمشق عام 1991 كان من بين أهدافه تأليف حكومة عراقية ائتلافية انتقالية بعد سقوط النظام تقوم بمهام متعددة وعلى أساس النسب الاتية 40%الاسلاميين،20% للتيار القومي العربي ،20% للتيار القومي الكردي ،20% للتيار الديمقراطي . وهذا ما كشفت عنه المؤتمرات الثلاثة التي عقدت بين الجانب الأمريكي و المعارض العراقية ، هذا يعني ان تقسيم العراق طائفيا كان ممنهج . للمزيد ينظر : شمران العجيلي ،الخريطة السياسية للمعارضة العراقية ،الطبعة (الأولى)،لندن ، دار الحكمة،2000،ص 219.

[8]–إيان وغلاس، وأخرون ،الولايات المتحدة في العراق : جريمة إبادة جماعية ، العراق تحت الاحتلال (تدمير الدولة وكريس الفوضى) ،سلسلة كتب المستقبل العربي (27)، الطبعة الأولى ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2008،ص 61.

[9] –يذكر ان ممثل السنه في المؤتمر كان أياد السامرائي عن الحزب الإسلامي، وقد استحوذ على اغلب مقاعد هذا المؤتمر ،الأحزاب الشيعية والكردية . انظر ،جاسم الجبوري، مجلس الحكم في العراق بداية التقسيم الطائفي ،موسوعة الرشيد ،تاريخ النشر (26/2/2009) ،على الموقع الإليكتروني :http://www.alrashead.net/index.php?partd=1&derid=1128

[10] -*Anthony H. Cordesman& Sam Khazai, Iraq in Crisis ,Boulder-New York-Toronto-Plymouth-UK ,Center for Strategic & International Studies,May 2014,P.93.*

[11] - Youssef Bassil, the 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, Journal Of Humanities And Social Science, Volume 4, No. 957, Lebanon,Lebanese Association for Computational Sciences,2011.p29.

كذلك ينظر :احمد بن حمد اليحيى، زلزال في بلاد الرافدين :قصة غزو العراق ،الطبعة الأولى ،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص 92.

[12] –جوان كول ،الشيعة العراقيون : حول تأريخ حلفاء أمريكا المحتملين ،في : مجموعة باحثين ، العراق : الغزو –الاحتلال–المقاومة ،سلسلة كتب المستقبل العربي (27)، الطبعة (الأولى)،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2003،ص 157.

[13] –نقلاً عن :زهراء عبد الله حسن ،السياسة الأمريكية اتجاه العراق منذ التسعينات ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2006،ص 194.

[14]– نقلا عن :سالم مطر ،خطر أسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط ، استخرج بتاريخ :8/4/2014، على الموقع الإليكتروني :
http.www.salim.mesopot.comindex.phpoption=com_content&view=article&d=962010-09-05-05-53-13&catid=37

[15] –نقلا عن : ميثم عنيدي علي ،البطالة والعنف السياسي في العراق خلال المدة 2003–2011(دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،2013،ص 117.

[16] –محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي ، النظام السياسي العراقي بعد 2003 :الطبيعة ،التوجهات ،التحديات ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2008،ص 64.

[17] –انشأ المكتب في البنتاغون عام 2003 ،كانت علة وجود هذه المؤسسة هو الأشراف على إصلاح البنى التحتية العراقية الحيوية المتضررة من الحرب مثل حقول النفط والمستشفيات والطرقات وشبكات الاتصال ومن أولوياتهاالأخرى تجنب حدوث كارثة إنسانية مجاعة و أوبئة، وكانت هذه المؤسسة مسؤولة مباشرة أمام مكتب وزير الدفاع في البنتاغون . ينظر :السفير بول بريمر ، عام قضيته في العراق :النضال لبناء غدٍ مرجو ، ترجمة :عمر الأيوبي ،بيروت ، دار الكتاب العربي ،2006،ص 37.

[18] –(جي مونتغمري كارنر) هو فريق أول متقاعد ،من مواليد 15/4/1938، خدم في هيئة استشارية فيدرالية سابقا ،عين مشرفا على هيئة تسمى (مكتب إعادةالأعمار والمساعدات الإنسانية)(ORHA) في (كانون الثاني /يناير 2004 – أيار /مايو 2003)الذي انشأه التوجيه الرئاسي رقم (24) للأمن القومي لتولي مسؤولية الأشراف على إدارة العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية. للمزيد ينظر : ستيوارت دبليو بووين الابن ،الدروس القاهرة :تجربة إعادةأعمار العراق ، واشنطن ،2009،ص 36.

[19] – المصدر نفسه ،ص ص 36–37.

[20] –السفير الـ بول بريمر الثالث :مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (أيار / مايو 2003 – حزيران يونيو 2004) ؛مندوب الرئيس الأمريكي للعراق (أيار /مايو 2003– حزيران يونيو 2004) للمزيد ينظر : ستيوارت دبليو بووين الابن ، مصدر سبق ذكره ،ص X.

[21]–نقلا عن : ميثم عنيدي علي ،مصدر سبق ذكره ،ص 117.

[*] " اجتثاث البعث" هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة من التدابير القانونية والإدارية التي اتخذت في العراق بعد سقط النظام السياسي في 9/4/2003،من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة وكان الهدف الرئيسي منها هو منع حزب البعث من استعادة السلطة في العراق ،هكذا عزل البعثيين من الخدمة الحكومية تبعاً لرتبهم في الخدمة المدنية أو حزب البعث .والواقع هناك ثلاث مراحل لعملية اجتثاث البعث تتمثل بالاتي : المرحلة الأولى تمتد من عام 2002– 2004 وقد شهدت فصل عشرات الألاف من أعضاء الحزب من وظائفهم ،وبدأ خلالها التمرد المسلح . المرحلة الثانية تمتد من عام 2005–2008، وفيها تزايدت الضغوط من اجل الإصلاح واحتدم النزاع وباتت إعادة التعيين في الوظائف

غاية في الأهمية . المرحلة الثالثة تمتد من عام 2008–2012، وفيها استبدلت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث ، ونشأ صراع لإدارة خليفتها المعروفة باسم "الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة " للمزيد ينظر : ميراندا سيسونز وعبد الرزاق الساعدي ، إرث مر :دروس من عملية اجتثاث البعث في العراق 2004–2012، ترجمة :ايمن ح.حداد ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، 2013،ص 12.

" يذكر ان هناك اتجاه في مجلس النواب العراقي لاسيما ائتلاف العراقية "الذي يتكون من تيارات وأحزاب مختلفة منها(حركة الوفاق العراقي، الحوار الوطني ،كتلة متحدون ، الحزب الإسلامي العراقي ،حركة الحل ، وحركة تجدد " تتبنى قناعة تعديل قانون المسائلة والعدالة باتجاه تحديد السقف الزمني لعملها ومن ثم إنهاءه . للمزيد ينظر : الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة–الدائرة الإعلامية ،تاريخ النشر (21/3/2013)، على الموقع الإليكتروني:

http://WWW.ncajustice.iq/index.php?option=com_content&view=article&59&catid

[**])قال الحاكم المدني الأمريكي بعد غزو العراق بول بريمر في حديث له مع الشرق الأوسط ،ان الأكراد في العراق هددوا بالانفصال ما لم يحل الجيش العراقي السابق بعد يقوط النظام العراقي الأسبق الذي من شأنه ان يؤدي الى حرب إقليمية ومحلية . نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11121) في 10 / مايو /2009.

[22] –السفير بول بريمر ، المصدر السابق ،ص ص 62–78.

[23]– المجموعة الدولية لإدارة الأزمات، الحرب العراقية المقبلة ؟الطائفية والصراع الأهلي ،تقرير الشرق الأوسط رقم 52في 27 شباط 2006،ص 10.

[24] –في دراسة إحصائية قام بها الباحث (هارفي برينير) لبيان اثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية استخلص من نتائج الدراسة انه بزيادة معدل البطالة بنسبة (1%) عن المعدل الفعلي فأن معدل الانتحار قد يزداد بنسبة 4% ويزداد معدل جرائم القتل بحوالي 6%وترتب على ذلك زيادة الدخول الى المصحات النفسية بنسبة 4% ، وهذ يعكس الأثار النفسية والاجتماعية والأمنية للبطالة على الفرد والمجتمع .للمزيد ينظر :مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة (الأولى)، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع،2003،ص 333.

[25]– عدي فالح حسن ، العنف السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2010،ص 57.

[26] – يوسف احمد ابو فارة ، إدارة الأزمات –مدخل متكامل ، الطبعة (الأولى)، الأردن ،إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 129.

[27] – الأمم المتحدة ، مجلس الامن ، القرار رقم (1511) الصادر في 16/تشرين الأول 2003.

[*]) مجلس القيادة العراقي" ، ويسمى أيضا " مجلس السبعة "، وهو المجلس الذي انتقي خلال المؤتمر الذي عقدته المعارضة العرقية في " لندن عام 2002، ويضم كل من :احمد الجلبي ،أياد علاوي ،الزعيمان الكرديان مسعود البرزاني ، قائد الحزب الديمقراطي ،وحليفة ومنافسه أحيانا جلال طالباني قائد الاتحاد الوطني الكردستاني، نصير الجاد رجي ،إبراهيم الجعفري، وكل من (عادل عبد المهدي وحامد البياتي) لتغيب عبد العزيز الحكيم .ينظر: السفير بول بريمر ، عام قضيته في العراق :النضال لبناء غدٍ مرجو ، ترجمة :عمر الايوبي ،بيروت ، دار الكتاب العربي ،2006،ص 64.

[28] –بيترو.غالبريث، نهاية العراق، ترجمة:أياد احمد، الطبعة الأولى،لبنان،الدار العربية للعلوم–ناشرون،2007، ص 142.

[29]– نقلا عن : ميثم عنيدي علي ،مصدر سبق ذكره ،ص 117.

[*]) –صدر قرار مجلس الامن الدولي رقم (1483)في 22/أيار /2003 والذي اعترف " بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة للاحتلال الأمريكي بمقتضى القانون الدولي المنطبق لهذه الدول باعتبارها دول محتلة تحت قيادة موحدة ، لقدكان هذا القرار بمثابة اعتراف بواقع احتلال العراق. ينظر :ادم روبرت ،نهاية الاحتلال في العراق 2004، مجلة المستقبل العربي ،العدد(307)،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 ،ص 37.

[30]– اللائحة التنظيمية رقم 6 لعام 2003 ، سلطة الائتلاف المؤقتة ، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.iraqcoalition.org/arabic/regulations/20030713_CPAREG_6Governing_Council_of_Iraq...Arabic.pdf

[31] – شنا فائق جميل ،مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم ،رسالة ماجستير ،كلية القانون والسياسة ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2009،ص 71.

[**]) يذكر إن مجلس الحكم لم يكن يمارس أية سلطة في حينها ، بسبب قرار مجلس الأمن المرقم 15 والصادر في 16/10/2003م الذي يعيد التأكيد بأن صاحب السلطة في العراق هو الحاكم المدني بول بريمر . انظر : عبد الحسين شعبان ، الإرهاب والإصلاح في الواقع العراقي المعاصر ، مجلة شؤون عربية ،العدد (119)، القاهرة، تصدر عن جامعة الدول العربية ، 2004 ، ص 27.

[32] –إبراهيم الجعفري ،تجربة حكم ،الطبعة الأولى ،بيروت ،مركز دراسات المشرق العربي ،2008،ص 69.

[33] – بول بريمر ،مصدر سبق ذكره ،ص 106.

[34]–جعفر عتريسي، العراق في قلب الإعصار–سقوط بغداد والتحولات الكبرى أولى معالم الشرق الأوسط الكبير ،الطبعة الأولى ،بيروت، دار المحجة البيضاء ،2004،ص 252.

[35] ***-See:Saad N. Jawad,Op.Cit,.p.8.***

ينظرأيضا : مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق ،تقرير الشرق الأوسط رقم(9)،المستقبل العربي ،العدد(298)،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2003،ص 167.

[36]– اللائحة التنظيمية رقم 6 لعام 2003،المصدر السابق.

[37] –نقلا عن : تانيا كيلي وأخرون ، ملاحظات حول كتابه الدستور العراقي، أوراق ديمقراطية : أراء في الدستور العراقي ،العدد السادس، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، 2005،ص 8.

[38] –نقلا عن : تانيا كيلي وأخرون ، المصدر السابق،ص 8.

[39] – ينظر : المادة (115) الدستور العراقي الدائم 2005.

[40] –ليث عبد الحسن الزبيدي ،الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق ، ،الطبعة الأولى ،بغداد ، مكتب الغفران للطباعة،2015، ص 151–152.

[41] – ينظر المادة (126) رابعا من الدستور العراقي الدائم 2005.

[42]–ينظر :المادة (121) خامسا من الدستور العراقي الدائم 2005.

[43] – ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق،ص 153.

[44] –ينظر المادة (119) من الدستور العراقي الدائم 2005.

[45] –ليث عبد الحسن الزبيدي ،مصدر سبق ذكره،ص ص 52–،ص 163.

[46] – ينظر المادة (76) اولا ، الدستور العراقي الدائم 2005 .

[47] –ينظر المادة (119) الدستور العراقي الدائم 2005.

[48] –ينظر المادة (65) الدستور العراقي الدائم 2005.

[49] –يوسف احمد أبوفارة ، مصدر سبق ذكره ،ص 130.

[50] – نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية ، العدد (43)، 2010، ص 55.

(*) هنا ينبغي التمييز بين نوعين من المعارضة : فهناك معارضة سياسية ، وهي التي تتشكل خارج الأطر الدستورية والشرعية للبلاد ، وغالباً ما يبرز هذ النوع من المعارضة في عالم الجنوب بسبب طبيعة الأنظمة الدكتاتورية الشمولية التي لا تسمح بوجود معارضة برلمانية لذلك تنشأ معارضة سياسية في الأغلب تشكل خارج البلاد . أما المعارضة البرلمانية تنشأ بصورة طبيعية ضمن الأطر الدستورية والشرعية بوصفها مخرجات العملية الانتخابية الديمقراطية فالحزب الفائز يشكل الحكومة أما الحزب الخاسر فيشكل معارضة برلمانية أو حكومة الظل كما في بريطانيا . للمزيد ينظر :

Nathalie Brack, Political Opposition,Interdisciplinary Political Studies,ISSN 2039-8573,Universitélibre de Bruxelles,2011,P72.

[51] – عبد العظيم جبر حافظ ،التحول الديمقراطي في العراق – الواقع ...والمستقبل ،تقديم الدكتور فالح عبد الجبار ، الطبعة الأولى ،بيروت ،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،2011،،ص 344.

[52] –يحيى الكبيسي، العراق : الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي: تقييم حالة ،قطر ، المركز العربي للأبحاث والسياسات ،2013،ص ص 2–4.

[53] –يوستهيلترمان، هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية جديدة ؟ ،المجموعة الدولية لإدارة الأزمات ، تاريخ الاستخراج :7/5/2016، على الموقع :

https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/irrc-868_hiltermann.pdf

[54] – ايناس عبد السادة على العنزي ،الاستراتيجية الأمريكيةوإدارة صراع الأرادات السياسية على الساحة العراقية ،دراسات دولية ،العدد(41)،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،2009،ص ص 69–71.

(*) يرى د. عبد الخالق حسين (طبيب وجراح عراقي له العديد من المقالات والمساهمات الفكرية المنشورة في عدة صحف ومواقع أنترنيت عراقية وعربية)، اذا كنت مع مشاركة مكونات الشعب العراقي في حكم بلادهم فسوف تصف الفكرة بكلمات جميلة وتسمي العملية (مشاركة أو شراكة)، أما اذا كنت ضدها فتعبر عنها بكلمات (قذره) وتسمي العملية (محاصصة طائفية وعرقية بغيضة) ويرى عبد الخالق ان هذه التسمية (المحاصصة الطائفية والعرقية)ليس بريئا بل مشاركة مكونات الشعب هي المستهدفة من هذه التسمية (البذيئة) من اجل تشويه صورتها بإضفاء صفات قبيحة عليها .

يبدو ان هذا التحليل غير واقعي ويخالف المنطق ،وينطوي على حكم مسبق وفقاً لمنطق" المؤامرة " لاي راي أو قراءة معارضه، فان كنت معي فانت على صواب وان كنت ضدي أو تعارضني فانت عدوي!، وتسعى الى تشويه العملية السياسية !.

يرى الباحث ،ان هذا التصنيف يذكرنا بمنطق الإدارةالأمريكية ،عندما صنفت العالم الى محورين الأول محور الخير ويضم الولايات المتحدة ومؤيديها والمحور الثاني هو محور الشر ويمثل الدول المعارضة للسياسة الأمريكية. للمزيد ينظر ،عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ،الطبعة الأولى ،بغداد ،دار ميزوبوتاميا،2011،ص 219.

(*) في عام 2006شكلت الحكومة العراقية الدائمة ، وجاء توزيع المقاعد البرلمانية على النحو الاتي : الكتلة الشيعية حصلت على 130 مقعد . الكتلة السنية حصلت على 58 مقعد برلماني . الكتلة الكردية حصلت على 58 مقعد برلماني ،أحزاب قومية علمانية حصلت على 26 مقعد برلماني ، أحزاباقليه حصلت على 3 مقاعد برلمانية .هكذا شكلت الحكومة العراقية من الكتل الثلاث الفائزة وفق لمنطق التوافق السياسي والتحاصص في توزيع المناصب الوزارية والإدارية . للمزيد ،ينظر :

Phebe Marr, iraq's New Political Map, Washington, United Statesinstitute of Peace, JanuaRy 2007,P22.

[55] – علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م، ص 89.

[56] – عماد مؤيد جاسم ،التوزيع الاسترضائي للسلطات واثره في الاستقرار السياسي في العراق ، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الأول ،كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ،2010، ص 3.

[57] –نقلا عن : ميثم عنيدي علي ،مصدر سبق ذكره ،ص 124.

[58] –إبراهيم الجعفري ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 126–127.

[59] –نقلا عن : محمد العراب ، ما لم يذكره بريمر في كتابه، الطبعة (بلا) ، العراق ،مكتبة مدبولي ،2007،ص 42.

[60] –ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (27)، 2009، ص 73.

[61] – محمد النعناع ،هوامش سياسية: مجموعة مقالات، الطبعة الأولى ،لبنان ،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،2011،ص 91.

[62] – حازم الشمري , معضلة الاحتلال وبناء الدولة , مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, العدد (34) , 2007 , ص 143 .

[63]– حيدر ادهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، العدد الاول، بيروت ، مركز دراسات المشرق العربي، 2008م، ص 140 .

[64] –خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ،العدد السابع،2010،ص 8.

[65] –حسن تركي عمير ، مصدر سبق ذكره، ص ص 142–143.

[66] –شاكر الأنباري ،الديمقراطية التوافقية :مفهومها ونماذجها، الطبعة الأولى ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،2007،ص 5.

(*)أعلنتالإدارةالأمريكية ان إعادة البناء السياسي في العراق يعتمد على عنصر أساس هو بناء أجماع سياسي وطني يجمع الدعم، أو على الأقل الرضوخ لجميع القوى السياسية العراقية الرئيسية . للمزيد انظر :

Nathan J. Brown, Is Political ConsensusPossible in Iraq?, Washington, Caregie Endowment for international peace, November 2005,P2.

[67] . ياسين البكري , إشكالية الديمقراطية التوافقية ،مصدر سبق ذكره ,ص 72–

[*] (*) يذكر ان الفقرة ثانياً من المادة 72 من القانون الداخلي لمجلس النواب جاءت لتؤكد مبدأ التوافق بين الكتل البرلمانية حيث نصت المادة " تعرض هيأة الرئاسة أسماء المرشحين لكل لجنة من اللجان الدائمة على المجلس للتصويت عليها في قائمة واحدة يتم التوافق عليها من قبل الكتل البرلمانية". انظر :المادة (72) ، النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة 2006م، مصدر سبق ذكره .

[68]– طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، ج 1،بغداد ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، 1969، ص 65.

[69] – طارق علي الربيعي ،الأحزاب السياسية ، الموصل ، مطبعة التعليم العالي ،1990، ص 65.

[70]-*Ander decoufle :Sociologie des revolution, presses universities de france,france,paris,1970,p.p34-40.*

[71]– ميثم عنيدي علي ،العنف والعنف السياسي بين الشرعية والمشروعية " دراسة تحليلية في ديالكتيكية العلاقة "، مجلة ثقافتنا ، العدد(14)، بغداد ، دائرة العلاقات الثقافية العامة – وزارة الثقافة ، 2014،ص 14. كذلك أنظر : صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي– أسسهوأبعاده ،الطبعة الأولى ،بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1990،ص 440.

[72]–ليث عبد الحسن الزبيدي ، المشكلات السياسية في عالم الجنوب ،الطبعة الأولى ، بغداد ،المكتبة الوطنية ،2014،ص ص 24–25.

[73]–رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ،الطبعة الثانية ،بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1989،ص 280.

[74]–ثامر كامل محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصره في استراتيجية إدارة السلطة)، الطبعة الأولى ،عمان ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، 2004،ص 220.

[75]–عبد الخالق حسين، مصدر سبق ذكره ،ص 218.

[76] – عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 36 ، 2008 ، ص 170 .

[77]–عبد الخالق حسين، المصدر السابق،ص 218.

[78] –ينظر : المادة (72) ، النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة 2006م، مصدر سبق ذكره.

[79]–بان علي كاظم،المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 م الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2013،ص 99.

[80] –أحمد سرحان ، في القانون الدستوري والنظم السياسية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 96–97 .

[81] – جابر حبيب جابر، ولادة العراق الديمقراطي، في مجموعة باحثين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، النجف،دار الضياء للطباعة والنشر، 2009،ص 9.

[82]– عبد العظيم جبر حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 354.

[83] –ليث عبد الحسن الزبيدي ،الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق ،،مصدر سبق ذكره،ص ص 52–53.